

دور التمويل الذاتي في إعادة اعمار الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح "دراسة تطبيقية في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد"

م. م. سناء احمد ياسين
جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

المستخلص

تواجه الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح العراقية تحديات تمويلية كبيرة تتعلق بتوفير الأموال اللازمة لإعادة الاعمار بعدما تعرضت لاضرار خلال الاحداث التي تلت 2003/4/9. هذا، ويتضمن البحث الحالي دراسة تجربة التمويل الذاتي في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح العراقية بعذة البديل التمويلي الذي يساهم في توفير الأموال اللازمة لسد النقص في التمويل المركزي، وتحقيق الاستغلال الاقتصادي للامكانيات والموارد المتحققة ذاتياً للوحدات الحكومية غير الهادفة للربح، وتوظيفها في مجال إعادة الاعمار وتخفيف العبء عن الخزينة العامة التي تتولى تمويل نشاط هذه الوحدات عن طريق التمويل المركزي.

Abstract:-

The Iraqi non profit governmental units are facing great financing challenges in providing the money required for reconstructing the damages occurred after 9th of April 2003.

Related to that, This research, which is contained of studying the self – financing experiment in non profit governmental units which is considered one of the financing alternatives that contribute in providing the required money to meet the shortage of central finance; and creating the economic exploitation for the resources and possibilities achieved by the non profit governmental units themselves for the purpose of employ them in reconstruction and to reduce the burden on the public budget which is responsible of financing the activities of these units through the central financing.



المقدمة

يعد التمويل المركزي من المصادر الرئيسية لتمويل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح، بل يكاد يكون المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه تلك الوحدات في حصولها على الأموال اللازمة لانجاز نشاطها الجاري، والذي يقضي بأن تتجه جميع الإيرادات العامة المستلمة من قبل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح الى الخزينة العامة للدولة، ومقابل ذلك تتعهد الخزينة العامة بتغطية جميع النفقات الخاصة بهذه الوحدات وفق ما محدد لها في قانون الموازنة العامة السنوي.

ونتيجة للاحداث التي شهدتها الساحة العراقية والناجمة عن سلسلة الحروب والازمات الاقتصادية التي مني بها العراق طيلة العقود الثلاث الماضية، فقد انخفض حجم التمويل المركزي مما أثر سلباً على نوعية الخدمات المقدمة من قبل هذه الوحدات، الامر الذي دعى بالكثير من الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح الى التوجه (بموجب التشريعات النافذة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي) نحو اتباع اسلوب التمويل الذاتي، الذي يركز على اعتماد الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح على مواردها المتحققة ذاتياً في تمويل جزء من نشاطها الجاري.

ومما زاد وضع الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح سوءاً هو الاضرار التي تعرضت لها خلال الاحداث التي تلت 2003/4/9 والناجمة عن عمليات السلب والنهب والتخريب، وانعكاسها سلباً على مستوى أدائها. ومن هذا المنطلق، فقد تم تقسيم البحث الى أربعة محاور، يوضح المحور الأول مفهوم الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح ومصادر تمويلها. ويسلط المحور الثاني الضوء على التمويل الذاتي من خلال استعراض الملامح العامة للتمويل الذاتي في الكلية عينة البحث والمتمثلة بكلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد. ويتعرض المحور الثالث الى إعادة اعمار الكلية عينة البحث ودور التمويل الذاتي في ذلك. وأختتم المحور الرابع والأخير بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها البحث.

منهجية البحث

1- **مشكلة البحث:-** في إطار قيود الالتزامات الدولية والديون الكبيرة التي ينوء بحملها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن تذبذب أسعار النفط، والتي تشكل بمجموعها عوامل تحد أمام مساهمة التمويل المركزي في إعادة اعمار الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح لاسيما الوحدات العاملة ضمن قطاع التعليم العالي بعدما تعرضت لاضرار ناجمة عن عمليات السلب والنهب والتخريب خلال المدة التي تلت 2003/4/9. ومن هنا تبرز مشكلة البحث المرتبطة بايجاد بدائل تمويلية اضافية تعمل على سد الفجوة في التمويل المركزي، بالإضافة الى مساهمتها في إعادة اعمار هذه الوحدات.

2- **أهمية البحث:-** يستمد البحث أهميته من كونه يختص بدراسة التمويل الذاتي في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح العراقية، بعده من البدائل التمويلية التي يمكن من خلالها تحقيق الاستغلال الاقتصادي للامكانيات والموارد المتحققة ذاتياً لهذا النوع من الوحدات وتوظيفها في مجال إعادة الاعمار وتخفيف العبء عن الخزينة العامة للدولة التي تتولى تمويل نشاط هذه الوحدات.

3- **فرضية البحث:-** يستند البحث الى فرضية أساسية مفادها:-

((يمكن أن يكون للتمويل الذاتي دور في عملية إعادة اعمار الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح))

4- **هدف البحث:-** يهدف البحث الى قياس مساهمة التمويل الذاتي في تغطية نفقات إعادة اعمار الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح.

5- **عينة البحث:-** وقع الاختيار على كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد لتكون عينة البحث والتي سيتم الإشارة إليها لاحقاً ضمن صفحات البحث بـ ((الكلية عينة البحث))، وقد جاء اختيارها لاسباب الآتية:- أ. كون الكلية من الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح ومشمولة بتطبيق تجربة التمويل الذاتي والذي يطلق عليه بـ ((صندوق التعليم العالي)).

ب. تعرض الكلية لأضرار كبيرة خلال الاحداث التي تلت 2003/4/9 تراوحت تلك الأضرار بين التخريب جراء الحرق لبعض المباني داخل الكلية وبين السلب والنهب لموجودات الكلية المختلفة.

ج. إن الكلية عينة البحث من أوائل الوحدات الحكومية التي سعت الى بذل جهود حثيثة في مجال إعادة الاعمار



6- مدة البحث: شملت مدة البحث عامي 2003 و2004، مع ملاحظة استبعاد المدة من 2003/1/1 لغاية 2003/4/8 وذلك لسببين رئيسيين هما:-

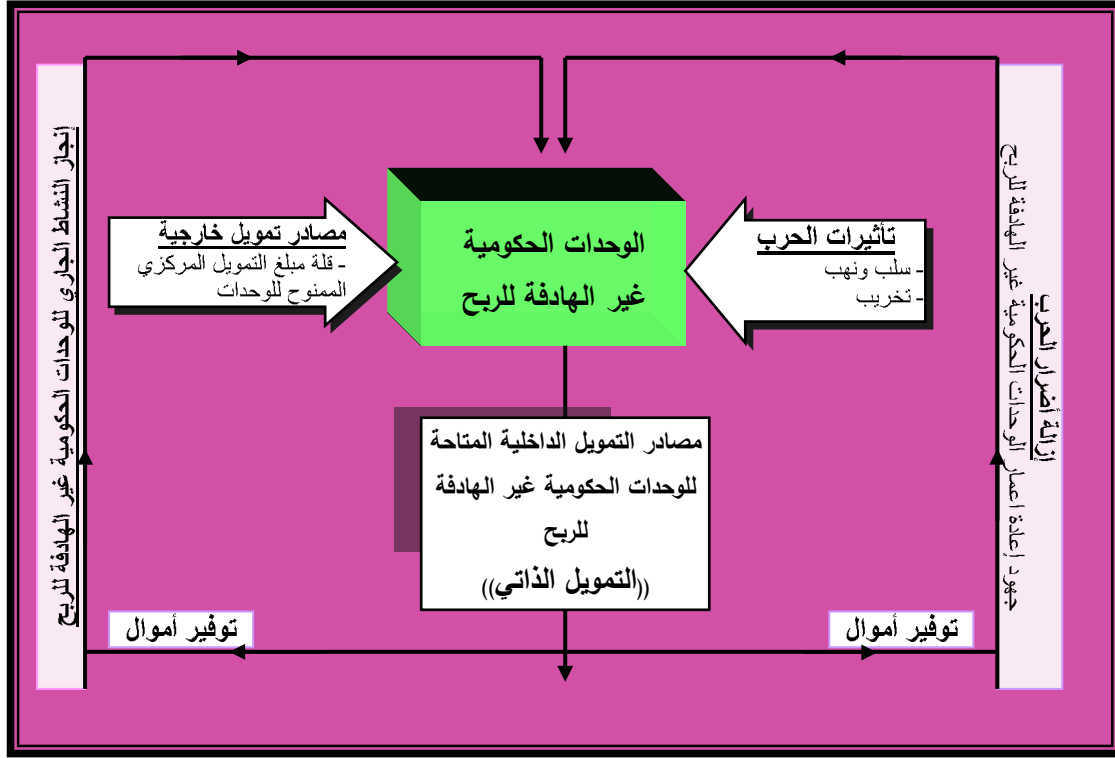
أ. لأن حسابات الاستخدامات للمدة السابقة لاندلاع الحرب تضمنت مبالغ تم انفاقها كإجراء احترازي ضمن الاستعدادات الأمنية المتخذة في ذلك الحين كشرء مطافئ ولوازم اطفاء الحرائق ومستلزمات أخرى، وتخزين وقود في مواقع تم تشييدها داخل الكلية، وقد تم استبعادها لتجنب تضخيم حسابات الاستخدامات بمبالغ لا علاقة لها بالنشاط الجاري ولا بإعادة اعمار الكلية عينة البحث وبما يؤثر على نتائج البحث.

ب. لأن الجزء الأساسي لجهود إعادة اعمار الكلية عينة البحث قد تركزت خلال مدة البحث المذكورة.

7- منهج البحث:-- من خلال دراسة واقع التمويل الذاتي في الكلية عينة البحث، وتحليل البيانات المالية الخاصة بها للتوصل الى مدى مساهمة التمويل الذاتي في إعادة الاعمار، أستند البحث في إعدادة الى المنهج الاستنباطي.

8- أنموذج البحث :- يصور الشكل (1) الأنموذج الافتراضي للبحث:-

شكل (1)
أنموذج البحث





المحور الاول

مفهوم الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح ومصادر تمويلها

أولاً- تعريف الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح

تمثل الوحدة الحكومية غير الهادفة للربح (كيان قانوني ومحاسبي يعمل من أجل تحقيق منفعة لعموم افراد المجتمع وليس العمل لمصلحة مالك معين أو مجموعة من المالكين) (Larson, 2000: 722). ويستخدم مصطلح الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح للإشارة الى الوحدات التي تنتمي الى قطاع الخدمات وتقوم بأداء الوظائف السيادية للدولة كالدفاع والامن والقضاء والصحة والتعليم وغيرها من الوظائف التي تسهم في توجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة واقامة البنية الاساسية للمجتمع (حماد والبحر، 1990: 16).

وعلى هذا الأساس، فإن الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح يمكن تصنيفها وفقاً لأنواع الخدمات التي تؤديها الى أربعة أنواع، هي:- (السلطان وابو المكارم، 1990: 26)

- 1- وحدات حكومية خدمية تؤدي الخدمات السيادية للدولة مثل الدفاع والامن والعدالة وشؤون البلدية.
- 2- وحدات حكومية خدمية تقدم خدمات البنية الأساسية مثل بناء الجسور والسدود وإستصلاح الأراضي.
- 3- وحدات حكومية خدمية توفر الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتربية والتعليم.
- 4- وحدات حكومية خدمية تقدم الخدمات الاقتصادية كالمياه والكهرباء والنقل والمواصلات وقد يتم توفير هذه الخدمات مجاناً أو مقابل رسوم رمزية دون السعي الى تحقيق الأرباح، اما اذا تم توفير هذه الخدمات سعياً وراء تحقيق الأرباح فعندئذ سوف تخرج عن نطاق قطاع الخدمات لتتنتمي الى قطاع الأعمال.

ثانياً- خصائص الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح

رغم تعدد أنواع الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح وتنوع الخدمات التي تؤديها، الا أنها تتسم جميعها بخصائص تميزها عن الوحدات الحكومية الهادفة للربح، وهذه الخصائص هي على النحو الآتي:- (السلطان

وابو المكارم، مصدر سابق: 30) (Freeman and Shoulders, 2003: 2)

1. لا تهدف الى تحقيق الربح، وانما تسعى الى تقديم افضل الخدمات لعموم افراد المجتمع.
2. ليس لديها رأس مال مستقل، أي ليس لهذا النوع من الوحدات حقوق ملكية يمكن بيعها أو المتاجرة فيها.
3. تكون مملوكة للدولة بالكامل، حيث لا يسمح للأشخاص بتملكها.
4. يتميز نشاط الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح بالاستمرارية نظراً لطبيعة الوظيفة الاساسية للدولة.
5. يخضع نشاط الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح لقيود تشريعية تأخذ هذه القيود شكل قوانين وتعليمات.
6. لا تتمتع هذه الوحدات بال شخصية المعنوية المستقلة، إذ يصعب النظر الى الوحدة الحكومية غير الهادفة للربح كشخصية معنوية مستقلة تماماً عن شخصية الدولة أو الوحدات الحكومية التابعة لها، على اعتبار ان كل وحدة حكومية غير هادفة للربح تمثل خلية في الجهاز الاداري للدولة وترتبط بالخلايا الأخرى.
7. لا تعمل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح في ظل وجود سوق تنافسية، حيث لا يتوفر للمستفيدين من الخدمات التي تقدمها هذه الوحدات في معظم الأحوال مصادر بديلة للحصول على هذه الخدمات، وحتى إذا توفرت مصادر بديلة كما في حالة الكليات الأهلية فهي لا تشكل قوة تنافسية ولكنها في أغلب الأحوال تعتبر طاقة مكملة في حالة عجز الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح عن الإيفاء بكل احتياجات المجتمع.

وفي إطار انعدام الشخصية المعنوية المستقلة للوحدات الحكومية غير الهادفة للربح، وما لهذه الخاصية من أثر على المقدرة الانفاقية لهذه الوحدات، لذا أصبح من الضروري التعرف على مصادر التمويل المتاحة أمام هذه الوحدات والتي تستمد منها مقدراتها الانفاقية لتمكينها من ممارسة نشاطها المؤدي الى تحقيق الاهداف التي أسست من أجلها هذه الوحدات.



ثالثاً- مصادر تمويل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح

حتى تتمكن الوحدة الحكومية غير الهادفة للربح من القيام بالأنشطة المؤدية الى تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها، يتطلب الأمر توفير الأموال الضرورية لذلك من مصادر التمويل اللازمة لخلق الأموال المطلوبة والتي يمكن حصرها بالآتي:- (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001: 186)

1- مصادر تمويل خارجية

2- مصادر تمويل داخلية

والآتي توضيح لمضمون كل منهما:-

1- مصادر تمويل خارجية:- تتمثل بالأموال التي يتم توفيرها من جهات خارج الوحدة (حسن وآخرون، 2004: 5) من غير الإيرادات اليومية التي تحققها الوحدة.

وفي إطار الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح، فإن مصادر التمويل الخارجية تنحصر في التمويل المركزي، أي الأموال التي تحصل عليها هذه الوحدات من الخزينة العامة للدولة لتسديد نفقاتها بشرط ان تكون هذه النفقات في حدود التخصيصات المعتمدة الواردة في الموازنة العامة المحددة لكل وحدة وفي حدود الصلاحيات المالية المخولة للرئيس الإداري الاعلى للوحدة.

وبالمقابل، في حالة قيام الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح بجباية إيرادات من مصادر الإيرادات المكلفة بجبايتها بموجب القانون فلا يحق للوحدات استخدام مبالغ الإيرادات المستلمة في دفع نفقاتها، لان تلك الإيرادات تعود مباشرة الى الخزينة العامة للدولة (الصابري، 1998: 44).

أما بالنسبة لمصادر التمويل الخارجي الأخرى المتمثلة ب:-

1- التمويل عن طريق زيادة رأس المال.

2- التمويل عن طريق الاقتراض.

فأنهما لا يصلحان في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح وذلك للأسباب الآتية:-

أ - لا تمتلك الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح رأس مال مستقل حتى يمكن زيادته، وإنما تستمد قدرتها الانفاقية من الأموال التي تحصل عليها من الخزينة العامة.

ب - ليس بإمكان الوحدة الحكومية غير الهادفة للربح زيادة تخصيصاتها الواردة في الموازنة العامة من خلال اللجوء الى الاقتراض (الصانع، 1989: 38)، لان مبلغ التمويل الذي تحصل عليه الوحدة الحكومية من الخزينة العامة يكون في حدود التخصيصات المعتمدة الواردة في الموازنة العامة، وفي حالة لجوء الوحدة الحكومية الى الاقتراض سيترتب عليه مشكلة ترتبط بكيفية تدبير الأموال اللازمة لتسديد مبلغ القرض.

وفي إطار مصادر التمويل الخارجية، فإن مبلغ التمويل الذي تحصل عليه الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح من الخزينة العامة يتأثر بعوامل عديدة يمكن أن تؤدي الى تخفيض مبلغ التمويل، من بينها الأوضاع السياسية التي يمر بها البلد كما في حالة نشوب حرب، أو الحالة الاقتصادية للبلد كما في حالة تذبذب أسعار النفط لاسيما إذا كان النفط يشكل المورد الرئيس من موارد الخزينة العامة.

2- مصادر التمويل الداخلية:- ويطلق عليها بـ ((التمويل الذاتي)) والذي يمثل القدرة الذاتية للوحدة على تمويل نفسها بنفسها (توفيق، 1990: 139).

أي ان الوحدة الحكومية غير الهادفة للربح تستمد قدرتها الانفاقية من الإيرادات التي تقوم بجبايتها نتيجة مزاولتها بعض أنشطتها والمحددة أنواعها ووجه انفاقها وفقاً لقواعد قانونية. ومن بين الأموال التي يضمها هذا النوع من مصادر التمويل هي الإيرادات المتحققة للوحدة كالأجور والرسوم والاشتراكات التي تتقاضاها الوحدة من المستفيدين من خدماتها. حيث تستخدم هذه الإيرادات للانفاق على أغراض معينة تدخل ضمن نشاطها الجاري ويجري تحديدها بموجب القانون أو التعليمات المنظمة لذلك. وعلى هذا الأساس يطلق عليها بـ ((المال المخصص لغرض معين)) والذي يخصص للمحاسبة عن مصادر إيراد معينة تحدد قانوناً للانفاق منها على نشاط معين من أنشطة الوحدة الحكومية (Freeman and Shoulders, op cit:37).

ورغم ان الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح في ظل التمويل الذاتي تقدم خدماتها مقابل ثمن، الا انها تتسم بخاصية اساسية هي افتقارها الى حافز تحقيق الارباح، أي تبقى تنتمي الى قطاع الخدمات وليس الى قطاع الاعمال، طالما ان تحقيقها للايرادات هو ليس بدافع الربح وانما لتغطية جزء أو كل تكاليف اداء الخدمة. حيث ان ذلك لا يبرر تبعية مثل هذه الوحدات الى قطاع الاعمال لانها لم تنشأ اصلاً بدافع الربح وليس لها حقوق ملكية يمكن بيعها أو المتاجرة فيها (السلطان وابو المكارم، مصدر سابق: 29).

ونظراً لكون التمويل الذاتي يمثل حجر الأساس بالنسبة لموضوع البحث الحالي، فسيتم في المحور اللاحق التطرق بشيء من التفصيل الى التمويل الذاتي في الكلية عينة البحث من خلال استعراض تجربة حسابات صندوق التعليم العالي في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد بعدّها من الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح والتي مازالت مستمرة بتطبيق التمويل الذاتي.

المحور الثاني

الملامح العامة للتمويل الذاتي في الكلية عينة البحث

أولاً- نشأة التمويل الذاتي في الكلية عينة البحث

إن احد الاسباب التي دعت الى تطبيق تجربة التمويل الذاتي في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح بشكل عام خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، هو الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرّ بها القطر في ذلك الوقت نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، والذي كان من نتائجه تدني التخصيصات المالية الواردة في الموازنة العامة للدولة الى مستوى لا يلبي الحاجات المتزايدة لتوسع الخدمات المقدمة. مما دعا الى اعتماد توجهات الغرض منها تحفيز الوحدات الحكومية المختلفة على تنمية مواردها المالية بما يمكنها من تلبية احتياجاتها وتقليل الاعباء المالية على الموازنة العامة للدولة (جامعة بغداد/ أمانة مجلس الجامعة، 1997: 1)، ومن أهمها الأهتمام بموضوع التمويل الذاتي، حيث بدأ العمل بتطبيق التمويل الذاتي في الكلية عينة البحث اعتباراً من العام الدراسي 1994-1995 وذلك عندما طبق برنامج الدراسات المسائية الذي يعد الخطوة الاولى في تطبيق التمويل الذاتي في الكلية عينة البحث، فقد كانت الدراسات المسائية تمثل المصدر الوحيد لإيرادات التمويل الذاتي في الكلية عينة البحث في آنذاك.

وتمت الخطوة الثانية في تطبيق التمويل الذاتي في الكلية عينة البحث في منتصف عام 1996 وذلك عندما تم إنشاء صندوق التعليم العالي تنفيذاً لما جاء في المادة الخامسة من القانون ذي الرقم 26 لسنة 1996 "قانون تعديل قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ذي الرقم 40 لسنة 1988"، حيث كان الهدف من إنشاء هذا الصندوق هو خلق موارد توجه لتنمية وتطوير أنشطة الكلية وخدماتها. وتحدد موارد صندوق التعليم العالي في الكلية وكيفية التصرف بها وفقاً للقوانين والتعليمات الصادرة بهذا الصدد. وأول التعليمات الصادرة لتنظيم عمل صندوق التعليم العالي هي تعليمات صندوق التعليم العالي في مركز الوزارة والجامعة والهيئة والكلية والمعهد ومركز البحث العلمي ذي الرقم 111 لسنة 1997 والتي تضمنت جوانب ادارية ومالية لتنظيم عمل صندوق التعليم العالي.

ورغم أن المادة الخامسة من القانون ذي الرقم 26 لسنة 1996 وتعليمات صندوق التعليم العالي المذكورة آنفاً قد أشارت وبشكل واضح الى ان الإيرادات المتحققة من أجور الدراسات المسائية تعد إحدى موارد صندوق التعليم العالي، الا ان عملية تنظيم حسابات صندوق التعليم العالي قد جرت بشكل مستقل عن حسابات الدراسات المسائية حتى عام 1998، حيث تم دمج حسابات الدراسات المسائية مع حسابات صندوق التعليم العالي في الكلية.

وخلال المدة من إنشاء صندوق التعليم العالي في الكلية عينة البحث والى الآن طرأت عدة تعديلات على تعليمات صندوق التعليم العالي كان آخرها تعليمات صندوق التعليم العالي لعام 2004، بهدف تحديد نوعية وكمية الموارد التي ينبغي استلامها ضمن التمويل الذاتي وتنظيم آلية التصرف بها. وهذا التحديث لتعليمات صندوق التعليم العالي بين الحين والآخر انما يعكس الأهتمام بتجربة التمويل الذاتي في التعليم العالي ومحاولة تعزيزها.



ثانياً- خصائص التمويل الذاتي في الكلية عينة البحث:-

استناداً الى تعليمات صندوق التعليم العالي لعام 2004، فإن تسمية صندوق التعليم العالي تطلق على التمويل الذاتي في الكلية عينة البحث وعلى الوحدات الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي سواء كانت هذه الوحدات على مستوى مركز الوزارة أو الجامعة أو هيئة المعاهد الفنية أو الكليات والمعاهد، لذا فإن الخصائص التي يتمتع بها التمويل الذاتي في الكلية عينة البحث (أي صندوق التعليم العالي) هي ذات الخصائص التي يتمتع بها التمويل الذاتي ضمن أي وحدة حكومية أخرى تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومن بين هذه الخصائص:-

1. ان صندوق التعليم العالي يمثل خزينة مستقلة مساندة للخزينة العامة التي تتولى مسؤولية التمويل المركزي للوحدات الحكومية غير الهادفة للربح.
2. لصندوق التعليم العالي في الكلية وحدة حسابية مستقلة وحساب جاري خاص به في أحد المصارف الحكومية.
3. يتمتع صندوق التعليم العالي بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري والمالي⁽³⁾.
4. يدير صندوق التعليم العالي مجلس إدارة يكون مسؤول عن إصدار القرارات اللازمة للصرف وفقاً لاحكام القوانين والتعليمات النافذة.
5. يتم مسك مجموعة مستندية ودفترية متكاملة خاصة بحساب صندوق التعليم العالي في الكلية لاثبات العمليات المالية المتحققة في ظل التمويل الذاتي، واعداد القوائم المالية الاساسية والكشوفات التحليلية الملحقة على غرار ما جاء به النظام المحاسبي الموحد.
6. نظراً لعدم وجود نظام تكاليف مطبق في الكلية عينة البحث، لذا لم يجر استعمال حسابات مراقبة مراكز الكلف لتحصيل عناصر التكاليف المختلفة المتحققة في ظل التمويل الذاتي للكلية.
7. تخضع حسابات صندوق التعليم العالي لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية.
8. تحدد التعليمات الخاصة بصندوق التعليم العالي مصادر الحصول على الموارد كما ونوعاً وآلية التصرف بها وكما سيتم توضيح ذلك لاحقاً.

ثالثاً- موارد واستخدامات الكلية عينة البحث في ظل التمويل الذاتي:-

الى جانب التمويل المركزي، فإن الكلية عينة البحث تعتمد في تمويل جزء من نشاطها الجاري على التمويل الذاتي، أي على الحصص المتبقية للكلية من الموارد المتحققة من المصادر الآتية بعد تسديد حصص الجهات ذات العلاقة من هذه الموارد وفقاً للتعليمات الصادرة بهذا الخصوص، وكما موضح في الشكل (2):-
(تعليمات صندوق التعليم العالي، 2004: المادة 6)

1. حصة الكلية من الاجور الدراسية المستوفاة من طلبة الدراسات المساندة.
2. نسبة 70% من رسوم تسجيل طلبة الدراسات الصباحية المستوفاة بموجب القرار ذي الرقم 82 لسنة 1997.
3. نسبة 85% من ايراد نفقات الدراسة المستوفاة من الطلبة الراسبين لاكثر من سنة دراسية بموجب القرار 160 لسنة 1985.
4. نسبة 10% من مبالغ عقود آلية التعاون المبرمة بين الكلية ودوائر الدولة الأخرى.
5. الإيرادات الناجمة عن خدمات الكلية ونشاطاتها⁽⁴⁾.
6. حصة الكلية من ارباح المكتب الاستشاري وفق التشريعات النافذة.
7. نسبة 85% من الموارد المتحققة من استثمار الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للكلية.
8. المنح والهبات والتبرعات وفق التشريعات والضوابط المعتمدة.

⁽¹⁾ رغم ان المادة (1) من تعليمات صندوق التعليم العالي لعام 2004 أشارت الى ان صندوق التعليم العالي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري والمالي، الا ان هذه الشخصية المعنوية تبقى منقوصة، لان أهم متطلبات تحقيق الشخصية المعنوية هي وجود رأس مال مستقل خاص بها لممارسة نشاطها وتغطية نفقاتها التشغيلية والرأسمالية، والكلية عينة البحث في ظل التمويل الذاتي لا تمتلك رأس مال مستقل وموجودات خاصة بها، وانما تعتمد اعتماد كلي على الموجودات الثابتة التي يتم اقتناؤها في ظل التمويل المركزي.

⁽²⁾ يتم استحصال موافقة الجهات العليا ذات العلاقة قبل استيفاء كل نوع من أنواع الموارد المنظوية ضمن الإيرادات الناجمة عن خدمات الكلية ونشاطاتها.





وفي مقابل ذلك، فإن آلية التصرف بالموارد المذكورة في اعلاه (أي الاستخدامات) كما موضح في الشكل (2) تنصب بشكل عام على صرف جزء منها لأغراض تحفيز العاملين وصرف الجزء الآخر لأغراض صيانة الموجودات الثابتة ومعالجة الاختناقات في العملية التربوية (تعليمات صندوق التعليم العالي، مصدر سابق: المادة (9) باستثناء الموارد المتحققة من أجور الدراسة المسائية، فإن حصة الكلية منها تصرف على النحو الآتي:-

- نسبة 10% لأغراض صيانة الأبنية والموجودات الثابتة الأخرى حصراً
 - نسبة 60% لأغراض صرف أجور ورواتب العاملين وأجور المحاضرات للدراسة المسائية وتوفير المستلزمات الخدمية.
 - نسبة 15% لأغراض تحفيز العاملين.
- وفي سياق ما تقدم، يوضح الجدول (1) مقدار الموارد المتحققة للكلية عينة البحث (حصة الكلية فقط) في ظل التمويل الذاتي لعامي 2003 و2004.

جدول (1)
الموارد المتحققة للكلية عينة البحث في ظل التمويل الذاتي

لعامي 2003 و 2004

المبالغ بالدينار

عام 2004		عام 2003		أنواع الموارد المستلمة
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	
84.41%	382344625	93%	181742962.500	أجور الدراسة المسائية
0.54%	2462600	1.5%	2867900	رسوم تسجيل طلبية الدراسات الصباحية
0.01%	29750	0%	-	إيراد نفقات الدراسة المستوفاة من الطلبة الراسبين لأكثر من سنة دراسية
0.02%	100000	0%	-	إيراد آلية التعاون
2.61%	11813730	3.9%	7706400	إيراد وثائق الطلبة
0.27%	1208000	0%	-	إيراد اعتراضات الطلبة
2.24%	10137050	0%	-	إيراد دورات التقوية
0.25%	1127750	0.13%	256500	إيراد دورات مركز الحاسبة الالكترونية
2.08%	9430000	0.83%	1608000	إيراد استمارات تقديم طلبية للدراسة المسائية
0.44%	1980000	0%	-	إيرادات متنوعة
0.48%	2188431.250	0.2%	381225	إيجار كتب لطلبة الدراسة المسائية
6.65%	30150000	0.44%	850000	إيجار مواقع الأنشطة الطلابية
100%	452971936.250	100%	195412987.500	إجمالي الموارد المتحققة

الملاحظات: نظراً لعدم وجود تبويبات لأنواع الإيرادات المذكورة في اعلاه ضمن النظام المحاسبي الموحد، لذا يجري احتساب أنواع الموارد المذكورة في اعلاه ضمن حـ/إيراد خدمات متنوعة/437 بإستثناء إيجار الكتب وإيجار مواقع الأنشطة الطلابية اللذان يحتسبان ضمن حـ/ إيجار موجودات ثابتة/438.

المصدر: في ضوء البيانات المستقاة من السجلات المحاسبية لحسابات صندوق التعليم العالي للكلية عينة البحث لعامي 2003 و2004.

هذا ويشير الجدول (1) الى أنه يتوفر للكلية عينة البحث أكثر من نوع من الموارد المتحققة في ظل التمويل الذاتي، ومع ذلك فإن أجور الدراسة المسائية قد احتلت المرتبة الاولى ضمن موارد التمويل الذاتي في الكلية عينة البحث في عامي 2003 و 2004، حيث حققت نسبة 93% في عام 2003 و نسبة 84.41% في عام 2004، أما موارد صندوق التعليم العالي الأخرى فقد شكلت مجموعها نسبة 7% في عام 2003 و نسبة 15.59% في عام 2004 وهاتين النسبتين منخفضتين جداً إذا ما تم مقارنتهما مع نسبة أجور الدراسة المسائية. وهذا يعني ان أجور الدراسة المسائية يعد المصدر الرئيس للتمويل الذاتي في الكلية عينة البحث.

كما يلخص الجدول (2) إجمالي استخدامات الكلية عينة البحث في ظل التمويل الذاتي لعامي 2003 و2004.



جدول (2)

استخدامات الكلية عينة البحث في ظل التمويل الذاتي لعامي 2003 و 2004

السدليل المحاسبي	اسم الحساب	الاستخدامات الخاصة بالدراسة المسائية		الاستخدامات الاخرى لصندوق التعليم العالي		إجمالي استخدامات الكلية عينة البحث في ظل التمويل الذاتي	
		المبلغ		المبلغ		المبلغ	
		عام 2004	عام 2003	عام 2004	عام 2003	عام 2004	عام 2003
3111	الرواتب	104214926.900	33045233.331	104214926.900	33045233.331	104214926.900	33045233.331
3113	اجور اعمال اضافية	147561475	47422600	138305375	47422600	147561475	47422600
3114	مكافآت تشجيعية	135991325.258	6254480	65543450.258	5394480	135991325.258	6254480
3119	مخصصات اخرى	2266800	—	2266800	—	2266800	—
3121	اجور	5172000	—	5172000	—	5172000	—
	مجموع الرواتب والاجور /31/	395206527.158	86722313.331	82238350.258	5394480	312968176.900	81327833.331
322	الوقود والزيوت	1746150	100000	1746150	100000	1746150	100000
3251	اللـسـوازم والمهمات	12333350	851300	12333350	851300	12333350	851300
3252	القرطاسية	11892500	373475	11892500	373475	11892500	373475
3253	الكتب التعليمية	44130350	2275000	44130350	2275000	44130350	2275000
	مجموع المستلزمات السلعية/32/	70102350	3599775	70102350	3599775	70102350	3599775
3312	صيانة مباني وانشاءات وطرق	67770875	6329625	67770875	6329625	67770875	6329625
3313	صيانة الالات والمعدات	104800	—	104800	—	104800	—
3314	صيانة وسائل نقل وانتقال	1952250	180000	1952250	180000	1952250	180000
3316	صيانة الاثاث واجهزة المكاتب	11184050	401250	11184050	401250	11184050	401250
3331	دعاية واعلان	100000	—	100000	—	100000	—
3333	ضيافة	1238400	—	1238400	—	1238400	—
3341	نقل العاملين	958250	—	958250	—	958250	—
3342	نقل السلع والبضائع	2976100	177400	2976100	177400	2976100	177400
3343	السفر والايافد	333375	—	333375	—	333375	—
3344	اتصالات عامة	91750	—	91750	—	91750	—
3363	المكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤدات	928000	160000	928000	160000	928000	160000
3366	خدمات مصرفية	94000	14225	94000	14225	94000	14225
3367	تدريب وتأهيل	1715000	—	1715000	—	1715000	—
3369	مصروفات خدمية اخرى	1617750	40000	1617750	40000	1617750	40000
	مجموع المستلزمات الخدمية /33/	91064600	7302500	10052625	391625	81011975	6910875
373	انذار الالات والمعدات	21066.667	—	21066.667	—	21066.667	—
376	انذار الاثاث واجهزة المكاتب	3087605.207	59400	3087605.207	59400	3087605.207	59400
	مجموع الانذارات/37/	3108671.874	59400	3108671.874	59400	3108671.874	59400
3831	تبرعات للغير	500000	350000	500000	350000	500000	350000
	مجموع المصروفات التحويلية/38/	500000	350000	500000	350000	500000	350000
	إجمالي الاستخدامات	559982149.032	98033988.331	92850375.258	6195505	467131773.774	91838483.331

المصدر: في ضوء البيانات المستقاة من السجلات المحاسبية لحسابات صندوق التعليم العالي للكلية عينة البحث لعامي 2003 و 2004.



واعتمادا على ما ورد في الجدول (2) يمكن الخروج بالمشورات المبينة في الجدول الآتي:-

جدول (3)

اجمالي الاستخدامات الخاصة بالتمويل الذاتي للكلية عينة البحث لعامي 2003 و 2004 المبالغ بالدينار

الاستخدامات لعام 2004		الاستخدامات لعام 2003		التفاصيل
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	
83.42%	467131773.774	93.68%	91838483.331	الاستخدامات الخاصة بالدراسة المسائية
16.58%	92850375.258	6.32%	6195505	الاستخدامات الاخرى لصندوق التعليم العالي
<u>100%</u>	<u>559982149.032</u>	<u>100%</u>	<u>98033988.331</u>	إجمالي استخدامات الكلية عينة البحث في ظل التمويل الذاتي

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

يتضح من الجدولين (2) و(3) ان استخدامات الدراسات المسائية بلغت نسبة 93.68% في عام 2003 و نسبة 83.42% في عام 2004 مقارنة مع استخدامات صندوق التعليم العالي الاخرى، والتي بلغت نسبة 6.32% في عام 2003 ونسبة 16.58% في عام 2004. وهذا الارتفاع في استخدامات الدراسات المسائية أمر منطقي يعود الى صرف اجور ورواتب العاملين واجور المحاضرات الخاصة بالدراسات المسائية وكذلك صرف حوافز العاملين وفق ما نصت عليه تعليمات صندوق التعليم العالي.

كما يتبين من الجدولين (1) و(2) ان الكلية عينة البحث (بعدها من الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح) حتى في ظل التمويل الذاتي فانها ما زالت مقيدة بمجموعة من القوانين والتعليمات النافذة، إذ ان الموارد المتحققة للكلية واستخداماتها في عامي 2003 و 2004 كانت في إطار الآلية الواردة في الشكل (2) ولم يجر قبض أو صرف اي مبلغ خلافا لذلك.

وأخيراً، يبرز ثمة تساؤل يمكن طرحه، هو هل ان الموارد المتحققة للكلية عينة البحث في ظل التمويل الذاتي في عامي 2003 و 2004 قد تم استخدامها ضمن النشاط الجاري فقط؟، أم ان جزءاً منها قد جرى استخدامه في مجال ساهم بشكل أو بآخر في إزالة الاضرار التي تعرضت لها الكلية جراء الاحداث التي تلت 2003/4/9؟.

وعلى هذا الاساس، فان المحور الثالث من البحث الحالي سيتضمن الاجابة عن هذا التساؤل من خلال مناقشة مدى وجود دور للتمويل الذاتي في إعادة اعمار الكلية عينة البحث.



المحور الثالث

إعادة إعمار الكلية عينة البحث ودور التمويل الذاتي في ذلك

أولاً- طبيعة الأضرار التي تعرضت لها الكلية عينة البحث

تعرضت الكلية عينة البحث شأنها في ذلك شأن باقي الوحدات الحكومية الأخرى، الى أضرار جراء عمليات التخريب والسلب والنهب خلال الأحداث التي تلت 2003/4/9 نتيجة انعدام الأمن والنظام. ويمكن إيجاز هذه الأضرار من خلال الآتي⁽⁵⁾:-

1. الأضرار الناجمة عن عمليات التخريب التي تعرضت لها الكلية عينة البحث خلال تلك المدة، والتي يمكن تلمس آثارها من خلال الآتي:-

- أ- تعرض مركز الحاسبة الالكترونية وأحد مواقع مجانية التعليم وإحدى القاعات الدراسية التابعة لقسم الإدارة العامة الى حريق متعمد خلال تلك المدة أدى الى إتلاف محتوياتها وتضرر المباني الخاصة بها.
 - ب- كسر الأبواب وتهشم زجاج النوافذ لمباني الكلية المختلفة.
 - ج- تضرر التأسيسات الصحية نتيجة كسر بعض المغاسل والحنفيات الموجودة فيها.
 - د- تضرر بعض الموجودات المتبقية داخل الكلية التي لم تتعرض للسلب والنهب.
2. الأضرار الناجمة عن عمليات السلب والنهب التي تعرضت لها الكلية والتي أدت الى فقدان الغالبية العظمى من موجودات الكلية خلال تلك المدة. حيث يمكن حصر بعض أنواع الموجودات التي تعرضت الى السلب والنهب على النحو الآتي⁽⁶⁾:-

- أ- فقدان مقتنيات مكتبة الكلية من كتب ومراجع علمية عربية واجنبية ذات صلة بطبيعة الدراسة في الكلية وكذلك كتب تعليمية خاصة بمجانية التعليم.
 - ب- سبورات خشبية وبورد هندسي وأجهزة عرض البيانات (data show).
 - ج- حاسبات الكترونية مختلفة الأنواع مع ملحقاتها من أجهزة حماية الحاسبات وطابعات ليزيرية وجهاز الماسح الضوئي وأجهزة الانترنت.
 - د- أجهزة اتصالات تضم بدالة وأجهزة هواتف وجهاز فاكس.
 - هـ- سيارة نوع هونداي (44 راكب) موديل 2001.
 - و- أجهزة تدفئة وتبريد ذات أنواع مختلفة تضم أجهزة تبريد مركزي، وسبيلت يونت، ومكيفات، ومرآح سقفية وعمودية، مبردات هواء، ومدافئ كهربائية، وثلاجات، وبرادات ماء.
 - ز- أثاث مكتبي متنوع ويشمل كراسي وفتحات، وعارضة كتب وصحف، ومكتبات خشبية وأخرى حديدية، طبلات، ساعات جدارية، ومرآة، فايل كابية.
 - ح- أجهزة سحب واستنساخ وآلات حاسبة صغيرة يدوية وكهربائية.
 - ط- ستائر شريطية وأخرى نوع قماش، ومفروشات تضم سجاد وموكيت.
 - ي- أجهزة كهربائية متنوعة تشمل تلفزيونات، ومكبرات صوت، ومكنسة كهربائية، مضخات ماء، ورايو ومسجل، ومفرغة هواء.
 - ك- مواد أنارة (نيونات، وقواعد نيون (2 قدم) وقواعد نيون (4قدم)، ومصابيح) تراكيب انارة (سويجات، بلكات، قاطع دورة).
- يتبين من الفقرات أعلاه، أن عمليات التخريب والسلب والنهب لم تنصب على نوع معين من الأثاث أو الأجهزة، وإنما طالت كل ما يبعث الحياة والنور في الكلية، حيث شملت كل ما له صلة بالعملية التعليمية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

(3) المعايضة الميدانية لواقع الكلية عينة البحث في تلك المدة.

(4) تم التركيز على ذكر انواع الموجودات التي تعرضت لعمليات السلب والنهب دون الحاجة الى ذكر كمياتها.



ثانياً- وصف عام لجهود إعادة اعمار الكلية عينة البحث :-

مع بداية النصف الثاني من عام 2003 بُدلت جهود حثيثة لمعالجة الأضرار التي تعرضت لها الكلية عينة البحث وإعادة إعمارها. حيث تم تشكيل لجنة لهذا الغرض سميت بـ ((لجنة إعادة تأهيل الكلية)). وبخطى متسارعة فقد تم القيام بالمهام الآتية:-

1. شراء بعض الموجودات الثابتة والمستلزمات الضرورية للأقسام العلمية في الكلية عينة البحث وشعبها الإدارية، مثل:-

- أ- شراء سيورات وايت بورد للقاعات الدراسية التابعة لمختلف الأقسام العلمية مع شراء مستلزماتها من أقلام ومحابر وما شابه ذلك.
- ب- أثاث مكتبي مختلف الأنواع والكميات لإعادة تأييث الأقسام العلمية والشعب الإدارية.
- ج- ستائر قماش مع مفروشات تضم كاربنت وزوالي وسجاد.
- د- قاصة حديدية لشعبة الحسابات وماكنة عدّ النقود.
- هـ- مضخات ماء.
- و- أجهزة استنساخ وجهاز رايزوغراف.
- ز- أجهزة تكييف وتبريد كمكيفات الهواء، والمراوح السقفية والعمودية، وسبليت يونت، والثلاجات وبرادات الماء، والمدافئ الكهربائية.
- ح- شراء بعض المستلزمات الضرورية للحاسبات التي أمكن الحصول عليها من جامعة بغداد، مثل الطابعات الليزرية وأجهزة الحماية.
- ط- شراء واستنساخ كتب علمية للمكتبة ومجانبة التعليم في الكلية.

2. إنجاز أعمال صيانة داخل الكلية عينة البحث وشملت الفقرات الآتية:-

- أ. شراء مواد إنشائية واصباغ لترميم وصبغ المباني المختلفة التابعة للكلية عينة البحث، لاسيما تلك المتضررة جراء التخريب.
- ب. شراء مواد كهربائية لغرض صيانة التأسيسات الكهربائية ولنصب أجهزة التكييف والتبريد المشتراة.
- ج. تصليح الأثاث المتضرر داخل الكلية.
- د. عمل كتائب للنوافذ وأبواب حديدية للأقسام العلمية المختلفة.
- هـ. تبديل زجاج النوافذ المتضرر داخل الكلية.
- و. صيانة الحاسبات الجديدة المستلمة من جامعة بغداد.
- ز. مفاتحة الشركة العامة للتبريد والاتصالات لغرض إعادة تشغيل بدالة الكلية.
- ح. إجراء أعمال صيانة للحمامات والتأسيسات الصحيحة داخل الكلية.

إن الوصف العام للجهود المبذولة في مجال إعادة إعمار الكلية عينة البحث من خلال إنجاز المهام الواسعة المذكورة في اعلاه والتي فرضها واقع حال الكلية، يحتم توفير الأموال اللازمة لغرض استخدامها في هذا المجال وإعادة الحياة من جديد الى الكلية عينة البحث.

ثالثاً- قياس مساهمة التمويل الذاتي في إعادة اعمار الكلية عينة البحث

لغرض التعرف على مدى مساهمة التمويل الذاتي في عملية إعادة اعمار الكلية عينة البحث والتعبير بوحدات نقدية عن هذه المساهمة، فقد تم دراسة وتحليل المستندات المحاسبية والادلة الثبوتية المرفقة معها والخاصة بحسابات صندوق التعليم العالي في الكلية عينة البحث والاطلاع على تفاصيل كل عملية مالية تمت خلال مدة البحث، حيث اتضح من خلالها ان المبالغ المنفقة لانجاز المهام المذكورة سابقا والمرتبطة بعملية إعادة الاعمار قد توزعت بين الفقرات الآتية:-



1- شراء الموجودات الثابتة، حيث يلخص الجدول (4) مقدار المبالغ المستخدمة في مجال شراء الموجودات الثابتة لإعادة اعمار الكلية عينة البحث خلال العامين 2003 و2004:

جدول (4)

الموجودات الثابتة المشتراة في ظل التمويل الذاتي

لغرض إعادة اعمار الكلية عينة البحث

المبالغ بالدينار

المبالغ	اسم الحساب	الدليل المحاسبي
عام 2004	عام 2003	
180000	226000	113
29173750	4349500	1161
50835430	2315050	1162
2778500	218000	1163
13232500	487500	1165
13213750	2490350	1166
109413930	10086400	

المصدر: في ضوء البيانات المستقاة من المستندات المحاسبية الخاصة بحسابات صندوق التعليم العالي للكلية عينة البحث لعامي 2003 و2004.

2- في مجال شراء المستلزمات السلعية الضرورية لعملية إعادة اعمار الكلية عينة البحث، فقد بلغ اجمالي المبالغ المصروفة في هذا المجال مبلغ قدره (3324775) دينار في عام 2003 ومبلغ (54986800) دينار في عام 2004، والآتي التفاصيل المرتبطة بذلك :-

جدول (5)

المستلزمات السلعية المشتراة في ظل التمويل الذاتي

لإعادة اعمار الكلية عينة البحث

المبالغ بالدينار

المبالغ	اسم الحساب	الدليل المحاسبي
عام 2004	عام 2003	
10291450	851300	3251
565000	198475	3252
44130350	2275000	3253
54986800	3324775	

المصدر: في ضوء البيانات المستقاة من المستندات المحاسبية الخاصة بحسابات صندوق التعليم العالي للكلية عينة البحث لعامي 2003 و2004.

3- اما على صعيد المستلزمات الخدمية المتضمنة مبالغ الخدمات المؤداة واللازمة لازالة الأضرار التي لحقت بالكلية عينة البحث، فقد كانت المبالغ المصروفة في هذا الصدد على النحو المبين في الجدول (6) :-

جدول (6)

المستلزمات الخدمية اللازمة لإعادة اعمار الكلية عينة البحث

والمصروفة في ظل التمويل الذاتي

المبالغ بالدينار

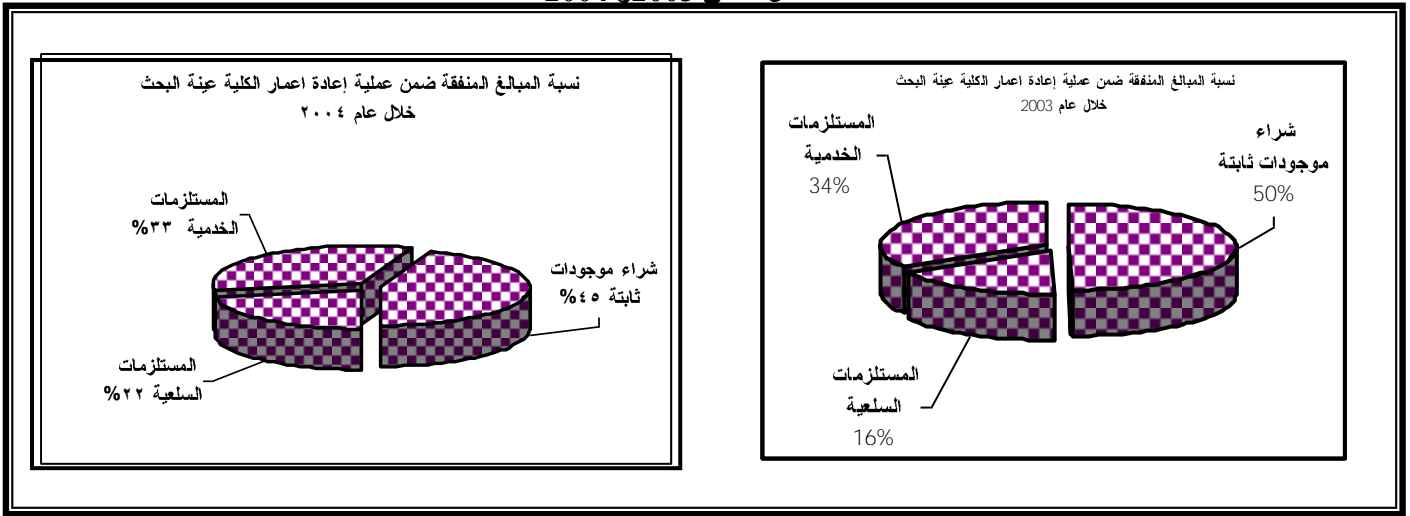
المبالغ	اسم الحساب	الدليل المحاسبي
عام 2004	عام 2003	
67770875	6329625	3312
11184050	401250	3316
2976100	91900	3342
207750	-	3369
82138775	6822775	

المصدر: في ضوء البيانات المستقاة من المستندات المحاسبية الخاصة بحساب صندوق التعليم العالي للكلية عينة البحث لعامي 2003 و2004.

من كل ما تقدم ذكره، يمكن تلخيص نسبة المبالغ المنفقة من موارد التمويل الذاتي لغرض إعادة اعمار الكلية عينة البحث في عامي 2003 و2004 من خلال الشكل الآتي:-



شكل (3)
نسبة المبالغ المنفقة في ظل التمويل الذاتي ضمن عملية إعادة اعمار الكلية عينة البحث
خلال عامي 2003 و2004



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجداول (4) و (5) و (6)

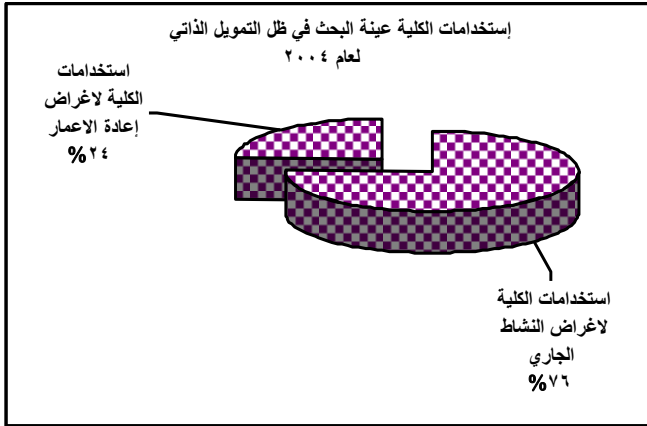
يشير الشكل اعلاه الى ان التوجه في صرف المبالغ من موارد التمويل الذاتي لاغراض إعادة اعمار الكلية عينة البحث في عامي 2003 و 2004 ، قد اتجه نحو شراء الموجودات الثابتة بالدرجة الاولى وبنسبة تراوحت بين 50% في عام 2003 ونسبة 45% في عام 2004. ثم يأتي بالمرتبة الثانية المستلزمات الخدمية اللازمة لإزالة الأضرار التي تعرضت لها الكلية عينة البحث والتي كانت متقاربة في عامي 2003 و2004 حيث انحصرت بين (34%- 33%). ثم يأتي بالمرتبة الثالثة والاخيرة المستلزمات السلعية التي كانت بين (16% - 22%) في عامي 2003 و 2004 على التوالي.



"دراسة تطبيقية في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد"

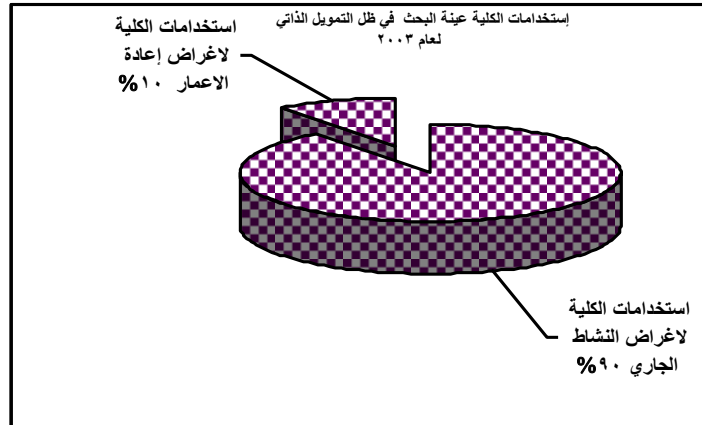
فضلاً عن ذلك، فإن التمويل الذاتي لم يكن له دور في عملية إعادة اعمار الكلية عينة البحث فحسب، وإنما في توفير الأموال اللازمة لانجاز النشاط الجاري للكلية عينة البحث ايضاً، وكما يتضح من الشكل (4) فإن 90% من استخدامات الكلية عينة البحث في عام 2003 و76% من استخداماتها في عام 2004 كانت لأغراض إنجاز النشاط الجاري للكلية، المتبقي والذي شكل نسبة 10% ونسبة 24% من استخدامات الكلية في عامي 2003 و2004 على التوالي كانت لأغراض إعادة الاعمار

شكل (4)
إستخدامات الكلية عينة البحث في ظل التمويل الذاتي
بين النشاط الجاري وإعادة الاعمار





"دراسة تطبيقية في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد"



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجداول (3) و (5) و (6)

من كل ما تقدم ذكره، يمكن القول بأن التمويل الذاتي كان سائداً للتمويل المركزي من خلال توفير الاموال التي ساهمت في عملية إعادة اعمار الكلية عينة البحث، وهذا ما يُثبت فرضية البحث التي مفادها:-
 ((يمكن ان يكون للتمويل الذاتي دور في عملية إعادة اعمار الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح))
 أخيراً، وبعد الإطلاع على التقارير المالية الخاصة بحسابات صندوق التعليم العالي والدراسات المساندة للكلية عينة البحث لعامي 2003 و2004، تبين أن هذه التقارير المالية لم تفصح عن أي معلومات تتعلق بجهود الكلية في هذا المجال رغم أن مثل هذه المعلومات قد تكون مفيدة لاتخاذ قرارات من وجهة نظر الجهات العليا ومراكز اتخاذ القرارات في الدولة.



"دراسة تطبيقية في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد"

المحور الرابع
الإستنتاجات والتوصيات

أولاً- الإستنتاجات

- يمكن إيجاز أهم الإستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال الآتي:-
1. تخضع الموارد المتحققة للوحدات الحكومية غير الهادفة للربح المتمثلة بالتمويل المركزي والتمويل الداخلي (التمويل الذاتي) لقيود تفرض بواسطة القوانين والتعليمات والتي غالباً ما تتعلق هذه القيود بكمية ونوعية الموارد المتحققة وآلية التصرف بها.
 2. على الرغم من أن تعليمات صندوق التعليم العالي قد ألزمت الكلية بتطبيق النظام المحاسبي الموحد في تنظيم حساباتها ضمن التمويل الذاتي، إلا أنه قد تم التركيز على الجانب المالي من النظام وتجاهل جانب التكاليف.
 3. إن التعليمات المنظمة للتمويل الذاتي في الكلية عينة البحث، ومن بينها تعليمات صندوق التعليم العالي لعام 2004، قد توسعت في استقطاع جزء من كل نوع من أنواع الموارد المتحققة للكلية في ظل التمويل الذاتي واستخدامه لأغراض صيانة الموجودات الثابتة ومعالجة الاختناقات في العملية التربوية مقابل تجاهل اقتناء الموجودات الثابتة، مما يزيد من الاعتماد على الموجودات الثابتة التي يتم اقتناؤها في ظل التمويل المركزي، الأمر الذي يؤدي الى عدم تحقيق خاصية تمتع الكلية في ظل التمويل الذاتي بالشخصية المعنوية المستقلة.
 4. من خلال الموارد المتحققة للوحدات الحكومية غير الهادفة للربح في ظل التمويل الذاتي واستخدامها في إنجاز نشاط الجاري، فإن التمويل الذاتي ساهم في زيادة المقدرة الانفاقية لهذه الوحدات وتخفيف العبء عن الخزينة العامة التي تتولى تمويل نشاط هذه الوحدات، وهذا ما برز بشكل واضح من خلال دراسة وتحليل البيانات المالية للكلية عينة البحث.
 5. يعد إيراد اجور الدراسة المسائية المصدر الرئيس للتمويل الذاتي في الكلية عينة البحث، إذ شكل نسبة 93% في عام 2003 ونسبة 84.41% في عام 2004.
 6. أظهر تحليل البيانات المالية للكلية عينة البحث لعامي 2003 و2004 أن الموارد المتحققة في ظل التمويل الذاتي كان لها دور في عملية إعادة اعمار الكلية، وذلك من خلال الآتي:-
 - أ. تم إنفاق مبلغ 20233950 دينار موارد الكلية المتحققة في ظل التمويل الذاتي في عام 2003 لأغراض إعادة اعمار الكلية منها 50% لأغراض شراء موجودات ثابتة و 16% لأغراض شراء المستلزمات السلعية و 34% لأغراض توفير المستلزمات الخدمية.
 - ب. إنفاق مبلغ 246539505 دينار من موارد التمويل الذاتي المتحققة للكلية عينة البحث في عام 2004 لأغراض إعادة الاعمار وتوزعت بين الآتي:-
 - ☒ 45% شراء موجودات ثابتة
 - ☒ 22% شراء مستلزمات سلعية
 - ☒ 33% توفير المستلزمات الخدمية
- ومع ذلك لم يتم الإفصاح عن أية معلومات ترتبط بهذا الصدد في الحسابات الختامية الخاصة بصندوق التعليم العالي أو الدراسات المسائية لعامي 2003 و2004.
7. إن الإقدام على مشاريع إعادة اعمار الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح، يتطلب الى جانب التمويل المركزي بدائل تمويلية إضافية، من بينها التمويل الذاتي.
 8. إن دراسة دور التمويل الذاتي يمكن ان يعطي رسالة مفادها ان عملية إعداد الموازنة العامة سيسير نحو تفعيل الموارد غير النفطية، ومن بينها الموارد المتحققة في ظل التمويل الذاتي، فبالرغم من محدودية إسهام موارد التمويل الذاتي في تغطية نفقات الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح، إلا ان ذلك سيقبل ولو بشكل يسير من تأثر مبلغ التمويل الذي تحصل عليه هذه الوحدات من الخزينة العامة بالعوامل السياسية والاقتصادية للبلد.



ثانياً- التوصيات

- في إطار الاستنتاجات الآنفة الذكر يمكن التقدم بمجموعة من التوصيات، وهي:-
1. إعادة النظر في تعليمات صندوق التعليم العالي والتعليمات الأخرى المرتبطة بالتمويل الذاتي لتسير باتجاه تشجيع الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح نحو شراء الموجودات الثابتة بدلاً من اقتصار الأمر على التوسع في أعمال صيانة الموجودات.
 2. دعوة الى الجهات المختصة بالاستمرار في تطبيق تجربة التمويل الذاتي (أو إعادة تفعيلها في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح التي شملت بالإلغاء بعد عام 2003).
 3. الاستفادة من الموارد المتحققة للوحدات الحكومية غير الهادفة للربح في ظل التمويل الذاتي في مجال إعادة الاعمار وتقليل الاعتماد على الديون الخارجية في هذا المجال، لتجنب زيادة مديونية العراق التي تأتي بالشروط والقيود وتزيد من كلفة إعادة الاعمار بسبب الفوائد المرتبطة بهذه الديون.
 4. اعتماد نظام تكاليف للكلية عينة البحث في ظل التمويل الذاتي والاستفادة منه في اقتراح قرارات التسعير لأنواع الموارد التي يتقرر إستيفاؤها ضمن التمويل الذاتي ورفعها الى الجهات العليا لاستحصال الموافقة على مثل هذه القرارات.
 5. الإهتمام بالإفصاح عن معلومات مالية كوسيلة إعلامية للجهات المستفيدة لإظهار دور التمويل الذاتي في إعادة الاعمار.
 6. في مجال الدراسات المستقبلية، دعوة للباحثين لإعداد بحوث تتعلق بكل من :-
 - أ. تقويم تجربة التمويل الذاتي في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح على سبيل المثال ضمن وزارة التعليم العالي (ممثلاً في صندوق التعليم العالي) ودوره في مواجهة الأزمات في ضوء إفرزات المرحلة السابقة (الحصار الاقتصادي وحرب عام 2003)، وتقديم المقترحات الضرورية لتعزيز التجربة.
 - ب. من الممكن إجراء دراسة مقارنة بين وحدات حكومية مختلفة أو بين مدد مختلفة ضمن نفس الوحدة الحكومية للتعرف على دور مصادر التمويل المختلفة (سواء كانت خارجية أم داخلية) في إزالة الاضرار التي تعرضت لها تلك الوحدات خلال الأحداث التي تلت 2003/4/9.



"دراسة تطبيقية في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد"

المصادر

أولاً- المصادر العربية

أ. الوثائق والمستندات الرسمية

- 1- جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تعليمات صندوق التعليم العالي في مركز الوزارة والجامعة والهيئة والكلية والمعهد ومركز البحث العلمي ذي الرقم 111 لسنة 1997 وتعديلها بالتعليمات ذي الرقم 113 لسنة 1998.
- 2- جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تعليمات صندوق التعليم العالي ذي الرقم 122 لسنة 1999.
- 3- جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تعليمات صندوق التعليم العالي، 2004، بموجب كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الدائرة القانونية والإدارية المرقم 3267 في 2004/4/1.
- 4- كتاب رئاسة جامعة بغداد/ مديرية الشؤون القانونية والإدارية/ القانونية ذي الرقم 9س/ 1776 في 1999/8/30.
- 5- كتاب جامعة بغداد/ الشؤون المالية/ حسابات صندوق التعليم العالي ذي الرقم 11120 في 1998/9/26.
- 6- كتاب جامعة بغداد/ الشؤون المالية/ حسابات صندوق التعليم العالي ذي الرقم 3466 في 2000/3/11.
- 7- الحسابات الختامية الخاصة بحسابات صندوق التعليم العالي/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد لعامي 2003 و2004.
- 8- الحسابات الختامية وموازن المراجعة الشهرية الخاصة بحسابات الدراسات المسائية/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد لعامي 2003 و2004.
- 9- المستندات المالية والسجلات المحاسبية الخاصة بحسابات صندوق التعليم العالي/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد لعامي 2003 و2004.

ب. القوانين:-

- 1- القانون ذي الرقم 26 لسنة 1996 والخاص بتعديل قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ذي الرقم 40 لسنة 1988.

ج. القرارات:-

- 1- القرار ذي الرقم 82 لسنة 1997.
- 2- القرار ذي الرقم 199 لسنة 2000.
- 3- القرار ذي الرقم 30 لسنة 2001.

د. الكتب:-

- 1- حسون، توفيق، الإدارة المالية: قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي (دمشق: جامعة دمشق/ كلية الاقتصاد والتجارة، 1990).
- 2- حماد، احمد هاني، البحر، حصة محمد، أصول المحاسبة الحكومية مع دراسة خاصة لدولة الكويت (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1990).
- 3- السلطان، سلطان محمد العلي، أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح حسن، المحاسبة في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الأخرى (المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1990).
- 4- الصانع، حنا رزوقي، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، الجزء الأول، الطبعة الخامسة (بغداد: مطبعة الزمان، 1989).
- 5- الصابري، فاضل كامل عودة، المحاسبة الحكومية، الطبعة الأولى (بغداد، 1998).
- 6- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ممارسات المحاسبة المالية المتقدمة (المملكة الأردنية الهاشمية، مطابع الشمس: 2001).



هـ - الدراسات :-

- 1- جامعة بغداد/ أمانة مجلس الجامعة، الأسس المقترحة لاستثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة، غير منشور، 1997.
- 2- حسن، عبد الفتاح أمين، يوسف، فأنز نعيم، المشهداني، بشرى نجم، ابراهيم، لبنى زيد، الإطار النظري والمفاهيمي لإعادة الاعمار: القواعد المحاسبية للافصاح والشفافية، غير منشور، بغداد، 2004.

ثانيا- المصادر الأجنبية

A. Books:-

1. Freeman, Robert J., Shoulders, Craig D., Governmental and Non Profit Accounting: Theory and Practice, Seventh Edition (United States of America: Prentice Hall, 2003).
2. Larsen, E. John, Modern Advanced Accounting, Eighth Edition (United States of America: Jeffrey J. Shelstad, 2000).